الفصل التاسع

ادارة ربحية الصرف

Bank Profitability Management

المبحث الاول : الربح ..... المصادر والتكاليف

Profit …Resources and Cost

المبحث الثاني : نسب الربحية

Profitability Ratios

المبحث الاول : الربح...المصادر و التكاليف
Profit, Resources and Cost

اولا : مفهوم الربح
Profit Concept

للربحية مفهوم محاسبي و آخر اقتصادي ، فمن الناحية المحاسبية ، هو عبارة عن زيادة الايرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة معينة ، أي انه الفرق بين القيمة العوائد المتحققة و بين كلفتها و يمكن توضيح ذلك وفق المعادلة آلاتية :

$$P= TR – TC \quad \ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث ان :

P : تمثل الربح المحاسبي .

TR : تمثل الايراد الكلي *Total Revenue* .

TC : تمثل التكاليف الكلية *Total Cost* .

اما من الناحية الاقتصادية فالربح : هو عبارة عن الزيادة في الثروة و التي تتضمن زيادة الايرادات المتحققة عن تكاليفها مضاف اليها تكاليف الفرص البديلة ، و يعرف كذلك بأنه عبارة عن زيادة الايرادات الكلية على التكاليف الكلية (التكاليف الظاهرة *Explicit Costs* و التكاليف الضمنية *Implicit Costs*) و هذا يعني ان الربح

الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف الضمنية (غير الظاهرة) و يمكن التعبير عن الربح الاقتصادي وفق المعادلة الاتية :

$$P = TR - (TC + Cn) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث ان :

P : الربح الاقتصادي *Economic Profit*.

TR : الايراد الكلي *Total Revenue* .

TC: التكاليف الكلية *Total Cost* .

Cn : تكاليف الفرص البديلة .

و تسعى المصارف التجارية الى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق ارباح ملائمة ، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الاخرى ، و التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات اجبارية و اختيارية

و مخصصات متنوعة و ارباح غير معدة للتوزيع .

و لكي يحقق المصرف هذه الارباح فان عليه ان يوظف الاموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة و ان يخفض نفقاته و تكاليفه الى اقل حد ممكن .

و يبرر رجال المصارف ارباحهم بان كل عملية يجريها المصرف تنطوي على مخاطر و تكاليف بالاضافة الى المصاريف العامة التي يتكبدها المصرف و الاحتياطيات الضرورية لمواجهة متطلبات نشاطه ، جميع هذه الامور تبرر

حصول المصرف على ارباح لتغطية هذه النفقات و لتحقيق عائد معقول على راس ماله .

و المصرف يسعى لأن تكون كل عملية يقدمها تنطوي على عائد الا ان المصرف عند تقديره لهذا العائد قد ينظر الى المدى البعيد أو الى جميع العمليات التي ي قوم بها المتعامل ، فيقدم له بعض التسهيلات التي قد لا تنطوي على ربح املاً في تشجيعه على استخدام المصرف في عمليات تعود على المصرف بالربح في المدى البعيد .

و المصرف ليس له مطلق الحرية في تحديد حجم ارباحه فقد تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي بوضع الشروط الخاصة بالائتمان ، و خاصة في الدول التي تتبع نظام الائتمان الموجه و تستعمل هذه الشروط كاداة من ادوات السياسة النقدية ، لتوجيه النشاط الاقتصادي الى جهات معينة و ذلك بوضع معدلات تشجيع أو تعرقل امكانية الحصول على القروض لهذه الغاية أو تلك.

ثانياً : مصادر الأرباح

Profit Resources

تتكون مصادر الأرباح من الفوائد المستحصلة من القروض و الفوائد (الارباح الرأسمالية) المستحصلة من الاستثمارات ، و

اجور الخدمات المختلفة ، و سنتناول هذه المصادر بالشيء بالتفصيل وكما يأتي:

1) الفوائد على القروض *Interest Dept*

إن الأيرادات التي يحصل عليها المصرف من القروض تتأثر بشيئين هما: الأول، حجم القروض، فكلما استطاع المصرف تخصيص نسبة كبيرة من موارده النقدية إلى القروض مقارنة بالمجالات الأخرى للاستثمار المربح، تمكن من زيادة إيرادته النقدية، مع العلم أن عملية منح القروض، وزيادتها، تكون مقرونة بالطلب عليها، أي كلما أزداد الطلب على القروض المستوفية للشروط المطلوبة، وتمكن المصرف من تلبيتها، كلما ازدادت ارباحه، كذلك أن حجم القروض يرتبط بقوة بسياسة ترويج القروض، التي يقوم بها المصرف، وبنوع الخدمات المصرفية التي يقدمها لزبائنه، إذ كلما زادت سياسة الترويج وتنوعت الخدمات المصرفية، أزداد حجم القروض.

أما بالنسبة للشيء الثاني، وهو سعر الفائدة، وعلى افتراض أن هناك منافسة سعرية، أي أن سعر الفائدة غير موحد من قبل الدولة، فأن من أهم العوامل التي تؤثر عليه هي ما يأتي:

أ- القابلية الاقراضية للمصارف *Loaning Ability of Banks*

توجد علاقة بين الاحتياطات النقدية القابلة للاستثمار، وبين سعر الفائدة على القروض، التي يمنحها المصرف للغير، فكلما أزدادت هذه الاحتياطات قل سعر الفائدة، والعكس صحيح، على افتراض ثبات الأشياء الأخرى.

ب- درجة المخاطر الاقراضية *Degree of Loaning Risks*

هناك علاقة طردية بين درجة المخاطر على القروض المقدمة للزبون، وسعر الفائدة عليها، فكلما أزدادت هذه المخاطر، كلما طالب المصرف بسعر فائدة أكبر عليها، وذلك لتغطية الخسائر المتوقعة بسبب ذلك، ولتغطية مصاريف تحصيل القروض ذات الصعوبات الاستثنائية.

ج- العادة والتقليد *Habit and Tradition*

كلما كانت العادات والتقاليد المصرفية متشددة، مالت أسعار الفائدة إلى الأرتفاع، وكلما كانت هذه العادات والتقاليد مرنة وغير متشددة، انخفضت أسعار الفائدة على القروض.

ء- التوثيق *Documentation*

كلما ازدادت الضمانات التي توثق القروض، تساهل المصرف في شروطه التي يفرضها على القروض ومنها سعر الفائدة، والعكس صحيح.

هـ- الأمد *Term*

توجد علاقة طردية بين استحقاق القرض، وسعر الفائدة عليه، فكلما طالت مدة استحقاق القرض، ارتفع سعر الفائدة المفروض عليه، والعكس صحيح.

و- حجم المقترض وحجم القرض *Loanee Size and Loan Size*

هناك علاقة عكسية بين حجم القرض أو حجم المقترض، وسعر الفائدة، فكلما أزداد حجم القرض أو حجم المقترض. انخفض سعر الفائدة عليه، بسبب زيادة مصادر القروض المتيسرة لهؤلاء المقترضين مقارنة بالمقترضين الصغار.

ز- كلفة الاقراض *Cost of Loaning*

كلما ازدادت تكاليف الاقراض (المبالغ المنفقة للتعرف على المركز الأئتماني للمقترض، وقدرته على التسديد، ومصاريف أخرى متعلقة بالحصول على القرض...) ازدادات أسعار الفائدة، من أجل تغطية تلك النفقات، وتمكين المصرف من الحصول على صافي ربح معقول.

ح- المناطق الجغرافية *Geographical Regions*

هناك علاقة عكسية بين حجم الرصيد المعوض وسعر الفائدة، فكلما كان الجزء المستقطع من قيمة القرض كرصيد معوض غير قابل للسحب كبيراً، كلما قل سعر الفائدة على هذا القرض، والعكس صحيح.

ط- المنافسة *Competition*

كلما ازدادت شدة المنافسة بين المصارف على تقديم القروض، كلما انخفض سعر الفائدة عليها، والعكس صحيح.

2) الفوائد والارباح الرأسمالية من الاستثمارات *Capital and Profits and Interest From Investments*

في سلم اسبقيات استخدام الموارد المالية للمصرف ، ياتي الاستثمار في الاوراق المالية بعد الاستثمار في الاوراق التجارية وأذنات الخزينة، وقبل الاستثمار في القروض، ومن الطبيعي ان تكون السياسة الخاصة بالاستثمار في الاوراق المالية تختلف عن

تلك السياسات الخاصة بالاستثمار في الاوراق التجارية والقروض.

فالاستثمار في الأوراق المالية ، تتخذها معظم المصارف كبديل للنقدية أي بدلاً من أن تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لمواجهة متطلبات السيولة ، تقوم باستثمار جزء منها في أوراق مالية يتولد عنها عائد يحقق لها هدف الربحية *(Profitability)* وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها الى نقدية بصورة سريعة ، عندما يقتضي الأمر ذلك ، وهو ما يحقق هدف السيولة .

وهذا يعني أن الاستثمار في الائتمان المصرفي يكون هدفه الأساس هو الربح ، بينما الاستثمار في الأوراق المالية يستهدف تحقيق الربحية والسيولة معاً .

وقد تقوم بعض المصارف باستثمار ما تبقى من مواردها المالية في العقارات والأراضي وغيرها من الموجودات بهدف تحقيق الأرباح .

3) أجور الخْدمات المصرفية المخْتلفة

Different Bank Service Wages

تحصل المصارف التجارية على مجموعة كبيرة من الاجور لقاء الخدمات المتزايدة التي تقدمها لزبائنها وهي تفرق بين المودعين المربحين وغير المربحين ، ويمكن تقسيم هذه ألاجور إلى الأنواع الرئيسية الآتية :

أ- أجور خدمات الأمانة أو الوصاية : مثل خدمات استثمار الأموال لصالح الغير ، وتنفيذ وصايا المتوفين ، وجباية ايجار الممتلكات لصالح الغير والأشراف على صرف الأموال معينة لأغراض معينة لصالح الغير وغير ذلك من خدمات الأمانة .

ب- أجور خدمات متعلقة بالاقراض : مثل اجور الاستعلام عن المركز الائتماني ، وكشوف الممتلكات والعقارات ، والاجور المفروضة على تجديد القروض أو تمديد مدتها ، واجور الرهن والاجور الاضافية لخصم الأوراق ، وما شاكل ذلك .

ج- اجور وعمولات اصدار خطابات الضمان : المحلية والخارجية لحساب جهات مقيمة وغير مقيمة ولمنفعة الأشخاص الطبيعيين والاعتياديين .

ء- الأجور والعمولات المستوفاة عن جباية ايرادات مصالح العامة : مثل التلفون والماء والكهرباء وبيع وثائق التأمين لصالح منشآت التأمين ، وجباية ايجارات مشاريع الاسكان الحكومية ، وغير ذلك من الخدمات التي يتزايد عددها بصورة مستمرة بسبب كفاءة المصارف في تحصيل هذه الايرادات .

هـ- أجور وعمولات تحويل الأموال داخل البلاد وخارجها ، مقابل استلام مبالغها نقداً أو تحويلها من حسابات الايداع للزبائن ، وذلك مثل شيكات المسافرين ، وكتب اعتمادات المسافرين والحوالات الداخلية والخارجية .

و- أجور وعمولات الاعتمادات التجارية لاستيراد وتصدير البضائع .

ي- أجور خدمات الايداع والسحب : تفرق الكثير من المصارف التجارية بين زبائنها المودعين بسبب وجود الكثير من حسابات الايداع غير المربحة ، أي التي لا تغطي ايراداتها مجموع التكاليف والمصاريف التي تتحملها المصارف لقاء ذلك ولا تفرض مثل هذه الاجور على الودائع لأمد (توفير وثابتة) في الغالب ألا إذا ازداد عدد الصكوك المسحوبة عن حد معين ، بحيث أن حركة الحساب تجعله غير صالح للتوظيف في القروض والاستثمارات ، ويعود السبب وراء اعفاء هذه الودائع من الاجور إلى استقرارها النسبي وعدم تحمل المصارف كلفة هامة من جراء القيام باستلام المبالغ ودفعها في فترات معينة .

أما الودائع التجارية ، فلا تدر أرباحاً للمصارف ، بل أن قسماً ملحوظاً منها لا يغطي حتى التكاليف التي يتحملها

المصرف من جراء الايداع والسحب المتكرر ، وعليه فالمصارف في العديد من الدول ، تقوم بتحليل دوري لكل حساب ، مستهدفة فرض اجور معينة على حسابات معينة بسبب ما تطلبه من خدمات متزايدة ، ومن أهم أشكال هذه الاجور ، اجور على لصكوك ، واجور معينة كلما انخفض رصيد الحساب دون حد معين ، واجور عن كلفة تحصيل الصكوك المسحوبة لصالح الزبون والمودعة في المصرف ، وغيرها من الاجور .

ثالثاً : تكاليف المصرف Bank Costs

تتصف تكاليف المصارف التجارية بالثبات النسبي على المدى القصير ، وذلك لانها حتى تتمكن من تقديم خدماتها للجمهور والتي تتصف بصعوبة اختزالها او خزنها ومن ثم عرضها للبيع في المستقبل ، فانها تحتاج الى عدد من الايدي العاملة وعدد من الاجهزة والمعدات وغيرها من المستلزمات الضرورية التي يتعذر تقليلها بشكل واضح ، مما يجعل تكاليف هذه المستلزمات تتميز بالثبات النسبي.

اما على المدى الطويل فيمكن للمصارف التجارية ان تقلل تكاليفها ، من خلال تحسين هياكلها التنظيمية و ادخال الحاسوب الآلي و شبكات الانترنيت في حساباتها و الاقتصاد في نفقات القوى العاملة مما ادى بها الى تقليل كلفة الوحدة الواحدة من خدماتها ، و قد ادى التوسع المستمر في نطاق المصارف التجارية و توسع حجم اعمالها و ارتفاع نسبة الفوائد المدفوعة

لجذب ودائع التوفير و الودائع الثابتة و زيادة مستويات الرواتب و الاجور الى ارتفاع مجموع تكاليفها و مصاريفها غير ان ايراداتها قد نمت هي الاخرى بنسبة اسرع قليلا من نمو مصروفاتها مما ادى الى تحسن نسبي في صافي ارباحها .

و يمكن تقسيم التكاليف الى عدة مجموعات رئيسية اهما الرواتب و الاجور و الفوائد على الودائع لامد و فوائد القروض المستحصلة من الغير التكاليف الاخرى .

(1) الرواتب و الاجور *Salaries and Wages*

تشير هذه الفقرة الى ما يدفع للموظفين والعاملين في المصرف من الرواتب واجور وعلاوات ومدفوعات اخرى ذات العلاقة ، كالتامين على حياة العاملين في المصرف وتعد فقرة الرواتب والاجور من بين الفقرات المهمة مقارنة بالفقرات الاخرى، وقد اخذت هذه الفقرة في كثير من المصارف بالنمو المتزايد بسبب ارتفاع عدد العاملين نتيجة توسع عمليات و خدمات المصارف التجارية و زيادة مستويات الرواتب و الأجور التي تع د ضرورية لجذب العاملين المؤهلين لقطاع الصيرفة و منافسة باقي القطاعات .

(2) الفوائد المدفوعة على الودائع لامد و القروض من الغير

Payed Interests on Term Deposits and Loans From Others.

ان الاهمية النسبية لفقرة الفوائد المدفوعة على كل من ودائع التوفير والدائع لاجل والقروض المستحصلة من الغير (المصارف التجارية الاخرى، والنشآت الاقتصادية، والبنك المركزي...) تأتي بعد فقرة الرواتب والاجور، و قد تضع بعض الحكومات حداً اقصى لنسبة الفائدة التي تدفع على الودائع لا جل بقصد تقييد منافسة المصارف بعضها و مع مؤسسات المالية الأخرى ، في مجال جذب الودائع ، و مع ذلك فان نسبة الفائدة على الودائع لا جل تع د من اهم الوسائل التي تتنافس فيها المصارف التجارية مع مؤسسات التمويل الاخرى كما انها وسيلة مهمة للتنافس بين المصارف التجارية نفسها اذا كانت الحكومة لا تفرض سعر فائدة موحد لجميع المصارف التجارية .

(3) تكاليف البناية وتكاليف التشغيل والخسائر الاستثنائية

(أ) تكاليف البناية:

وتتضمن هذه الفقرة الاموال المنفقة على اشغال بناية المصرف ومصاريف اندثارها ، واستأجارها اذا كانت عائدة للغير ونفقات الصيانة و التصليحات و الماء و الكهرباء و التلفون و تأمين على البناية و ايجار مواقف السيارات للمصرف و

ضرائب العقار و قد تظم ايضا اجور و رواتب الموظفين اللازمين لأدارة البناية بعد طرحها من مجمل فقرة الرواتب و الاجور اعلاه.

(ب) مصاريف التشغيل الاخرى:

تشتمل هذه الفقرة على مخصصات اعضاء مجلس الادارة و الفوائد المدفوعة على القروض من الغير و مصاريف التأمين ضد خيانة الامانة و الاخطاء الحسابية و فقدان الصكوك و المستندات و السندات لحوالات و التأمين على الصناديق أو الخزائن الخاصة المؤجرة للغير و تبرر فقرة التامين بصورة ملحوظة بسبب تعرض المصارف لانواع شتى من المخاطر الناجمة عند تعاملها بموجودات سائلة هي النقود و ما شابهها ، كما تظم الفقرة مصاريف الدعاية اللازمة لجذب الودائع و المنافسة ،

و هناك كذلك فقرة الطوابع ثم القرطاسية و التجهيزات بما فيها الطبع و الاوراق و السجلات .

(جـ) تكاليف الخسائر الاستثنائية :

وتشير هذه الفقرة الى الخسائر على القروض في حالة عدم سدادها وسداد جزء منها ، وكذلك تعم هذه الفقرة الخسائر الاستثنائية الناجمة عن تزوير الصكوك وبيع العقارات والنقص في موجودات الصندوق وغيرها من الخسائر.

(د) ضريبة الدخل

تعد ضريبة الدخل احى الضرائب التي تفرض على صاف ارباح المصارف التجارية وفق جدول اسعار الضريبة و حسب الفئة الضريبية التي تنطبق عليها ، و غالباً ما تدفع المصارف بسبب ارتفاع حجم ارباحها ، اسعار ضريبية فوق المستويات المتوسطة أو حتى من المستويات العليا مما يؤلف اقتطاعا مهما من مجمل ايراداتها لصالح الحكومة .

رابعاً : العوامل المؤثر في ربحية المصارف

Factors Affecting Bank Profits

هناك بعض السياسات التي تتبعها المصارف و تلتزم بها للمحافظة على بقائها و استمراره ا و هي تؤثر بشكل أو بآخر في مقدار الربحية التي يحققها و من اهمها :

1- رغبة المصرف في تدعيم مركزه المالي و ذلك عن طريق تدعيم الاحتياطيات الحرة و المخصصات التي تواجه مخاطر معينة .

2- التزام المصرف جانب الامان في اتخاذ قراراته التمويلية.

3- تغيرات اسعار الفائدة هي ان اهم العناصر التي تتحكم في حجم ارباح المصرف و لا يمكن فصله عن قرار التمويل ، اذ انه يعد جزءاً من هذا القرار و قد ازدادت اهمية هذا العنصر في الآونة الاخيرة نتيجة التقلبات السريعة في اسعار الفائدة .

4- رغبة المصارف في توفير السيولة في موجوداتها و هذا يشكل احدى المردودات السلبية لربحية المصرف و ذلك لتقاطع الربحية مع السيولة .
5- رغبة المصارف في تقليل المخاطر الناتجة عن سحب الودائع و رغبتها في زيادة موارد المصرف ، بحيث تضمن استمرارها في مزاولة نشاطها و ليس ثمة شك في إن اطمئنان المودعين على ودائعهم تعد نتيجة حتمية لتدعيم المركز المالي للمصرف .
6- رغبة المصارف في ابقاء علاقة وطيدة مع الزبائن من خلال منحهم تسهيلات كبيرة تؤدي الى التأثير في ارباح المصرف .
7 سياسة المصرف في عدم دخول منافسين جدد فيعمل على تقديم الخدمات بأقل الاسعار .

خامساً : طرق زيادة ارباح المصارف

Method of Increasing Bank Profits

حتى يتمكن المصرف من زيادة ارباحه عليه اتباع اساليب معينة تؤدي به الى زيادة موارده من العمليات المصرفية التي هي بدورها تؤدي الى زيادة ربحيته ، فمن ناحية يجب عليه زيادة الموارد التي يحصل عليها من موجوداته و من الفوائد التي يتقاضاها عن القروض و الاستثمارات ، و من ناحية اخرى يجب عليه تقليل التكاليف التي يتحملها من اجل تقديم الخدمات المصرفية ، و لهذه الاجراءات معوقات كثيرة منها يأتي: .
1- فيما يخص زيادة الايراد من الموجودات فانه يحتم على المصرف زيادة موجوداته ليتسنى له الحصول على إيرادات

اعلى من السابق لانه لا يمكن تحقيق زيادة في ربحيته عند استقرار الإيرادات و التكاليف ، و ان قيام المصرف بزيادة موجوداته من القروض و الاستثمارات يقف عند حدود معينة لا يستطيع تجاوزها ، إضافة إلى ذلك فان زيادة ربحية المصرف بهذه الطريقة سوف يكون على حساب تقليل سيولة المصرف و كذلك فان توسع الائتمان المصرفي يخضع للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي .

2- اما فيما يخص زيادة العوائد من خلال الفوائد التي يحصل عليها الصرف على القروض و الاستثمارات فانه يخضع لما يأتي :

أ- السياسة النقدية و المالية للدولة .

ب- درجة النافسة بين المصارف وبين باقي منشآت التمويل ، و لكن في هذه الحالة تعمل المصارف على فرض اجور و عمولات معينة على زبائنها لقاء تقديم الخدمات المصرفية لهم كاجراء لزيادة الفوائد التي تتقاضها و ذلك لعدم امكانية تجاوز تلك المصارف لحد معين لنسبة الفائدة المحددة بالقانون .

3- و فيما يخص تقليل التكاليف ، فان المصارف تسعى لتقليل تكاليفها كاجراء منها لزيادة ربحيتها و رغم ذلك فانها في هذا المجال لا تستطيع تجاوز ما يأتي :

أ- انها لا تستطيع عن الاستغناء عن موظفيها أو العاملين في المصرف و ذلك لحاجة المصرف للموظفين للقيام بالاعمال

المصرفية حتى و لو ادخلت تلك المصارف الحاسوب الآلي في عملياتها فانها لا تستطيع الاستغناء عنهم أو عن اعمالهم .

ب- انها لا تستطيع الاستغناء عن تقديم بعض العمليات المصرفية .

جـ- انها لا تستطيع الاستغناء عن بعض الفروع غير المربحةو ذلك لان المصارف قد تفتح بعض الفروع لكي تؤدي أو توصل خدماتها الى تلك المناطق التي فتحت فروعها بالدرجة الاولى كخدمة اجتماعية ، لذا فان عامل الربح لا يمكن قياسه هنا لغلق الفرع . و إن ما يتعلق بتقليل التكاليف فانه اذا تحقق ذلك فان هذا يشير الى توليد ارباح إضافية . و بالتالي الى زيادة مقدرة المصرف على المنافسة لما للارباح من اهمية بالغة في ذلك .

المبحث الثاني : مؤشرات الربحية (*Profitability Ratios*)

أن الهدف الاساسي للمصرف التجاري هو زيادة ثروة الملاك ، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الارباح ، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من المؤشرات يطلق عليها مؤشرات الربحية ،ومن اهم هذه المؤشرات ما ياتي :

أولا : معدل العائد على حقوق الملكية (*Return On Equity*)

يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية (راس المال المدفوع والاحتيلطات والارباح المحتجزة)، ويشير هذا المعدل الى مقدار ما يحصل عليه الملاك نتيجة لاستثمار اموالهم في المصرف.

$$RE = \frac{NP}{E} .100 \quad .....(1)$$

اذ أن :
RE : تمثل معدل العائد على حقوق الملكية
NP : تمثل صافي الربح بعد الضريبة
E : تمثل حقوق الملكية

و لتوضيح كيفية حساب هذه المؤشر والمؤشرات الأخرى نفترض أن أحد المصارف التجارية كانت ميزانيته العمومية المقارنة (لسنتين منتهيتين 2000/12/31، 2001/12/31)كما في الجدول رقم (11) وقائمة دخله المقارنة كما في الجدول (12) .

معدل العائد على حقوق الملكية =

$$\frac{\text{صافي الربح بعد}}{\text{رأس المال المدفوع – الاحتياطيات + الارباح}} \times 100$$

$$= \frac{2028}{4000+5500+10100} \times 100 = \frac{2028}{10100} \times 100 = \%\ 20$$

وهذا يعني ان المصرف قد تمكن من تحقيق عائد قدره 26,1 % على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك .

جدول (11)

الميزانية العمومية المقارنة للسنتين الماليتين المنتهيتين في 2000/12/31 ، 2001/12/31 (بآلاف الدنانير)

الموجودات	2000	الخُصوم	2001	2000
نقد في الصندوق	32000	ودائع جارية	60000	30000
أرصدة لدى البنك المركزي	18000	ودائع توفير	18000	31200
أرصدة لدى المصارف الأخرى	14000	ودائع الأجل	15000	24500
سندات حكومية	4000	مطلوبات أخرى	4000	19000
سندات غير حكومية	2700	رأس المال المدفوع	4500	6000
أسهم عادية	600	احتياطيات	6000	55000
قروض	42300	أرباح محتجزة	32500	40000
موجودات أخرى	60000		60000	6000
مجموع الموجودات	85400	مجموع المطلوبات	81200	85400

جدول (12)

قائمة الدخل المقارنة عن السنتين الماليتين

2000، 2001 (بآلاف الدنانير)

المؤشرات	2000	20001
فوائد القروض	5200	3200
فوائد السندات الحكومية	400	400
فوائد السندات غير الحكومية	400	550
فوائد مستحقة على مصارف	800	1000
أخرى	220	200
توزيعات على الأسهم العادية	180	150
إيرادات أخرى	7200	5500
مجموع إيرادات العمليات	1800	1600
فوائد على الودائع	800	800
مصروفات أدارية	700	600
مصروفات أخرى	3300	3000
مجموع مصروفات العمليات	3900	2500
صافي ربح العمليات قبل الضريبة	1872	1200
ضرائب (48 %)	2028	1300
صافي الربح بعد الضريبة		

ثانيا : معدل العائد على الودائع (*Return On Deposits*)

يتم حساب معدل العائد على الودائع بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع (الجارية والتوفير ولاجل)، ويشير هذا المعدل الى مدى قدرة المصرف على تكوين الارباح التي توفق في الحصول عليها.

$$RD = \frac{NP}{D} .100 \qquad \text{..... (3)}$$

اذ أن :

RD: تمثل معدل العائد على الودائع .

NP: تمثل صافي الربح بعد الضريبة .

D: تمثل الودائع بانواعها الثلاثة .

وبتطبيق المعادلة (3) على المثال السابق تحصل على الآتي :

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

$$= = \frac{2028}{+31200} \times 100$$

$$\frac{2028}{74700}$$

= 100 × =

%2.7

وتبين النتيجة الاخيرة ان معدل العائد على الودائع يساوي (2.7%).

ثالثاً : معدل العائد على الأموال المتاحة

Return on Total Resources

يتم حساب هذا المعدل من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على كل من حقوق الملكيةومجموع الودائع ، ويظهر هذا المعدل نسبة صافي الارباح المتحققة الى مجموع كل من حقوق الملكية والودائع (اجمالي الموارد المتاحة للمصرف).

$$RR = \frac{NP}{E+D}.100 \quad \text{.....} \quad (4)$$

اذ أن :

RR: تمثل معدل العائد على الاموال المتاحة .

NP: تمثل صافي الربح بعد الضريبة .

E: تمثل حقوق الملكية .

D: مجموع الودائع .

وعند تطبيق المعادلة (4) في المثال السابق يكون الآتي :

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع + حقوق الملكية}} \times 100$$

$$= \frac{202}{10100+} \times 100$$

$$= \frac{202}{84800} \times 100 = 2.4\%$$

رابعاً : معدل العائد على الموارد المتاحة

Return on Total Financial

يتم حساب معدل العائد على الموارد المتاحة من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على الموارد المتاحة ، ويبين هذا المعدل نسبة صافي الارباح المتحققة الى مجموع المطلوبات.

$$RR = \frac{NP}{E+L} .100 \quad \text{.....} \quad (5)$$

حيث أن :

RR: تمثل معدل العائد على الموارد المتاحة .

NP: تمثل صافي الربح بعد الضريبة .

L: مجموع المطلوبات.

وبتطبيق المعادلة (5) يكون الآتي :

$$\text{معدل العائد على الموارد المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد}}{\text{مجموع المطلوبات}} \times 100$$

$$= 100\times \frac{202}{854} = \%\ 2{,}3$$

خامسا : معدل القوة الإيرادية الأساسية

Basic Earning Power Ratio

يتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح قبل الضريبة والفوائد المستحقة على مجموع المطلوبات ، وعليه فان مقام هذا المعدل يعكس الموارد التي حصل عليها المصرف من كافة الاطراف ، اما البسط فيشير الى العائد الذي حققته الاستثمارات التي وجهت اليها تلك الموارد ، ويتمثل هذا المعدل في المعادلة الآتية :

$$BP = \frac{NPB + I}{E + L} .100 \quad \text{.....} \quad (6)$$

اذ ان :

BP : تمثل معدل القوة الإيرادية الأساسية

NPB : تمثل صافي الربح قبل الضريبة

I : تمثل الفوائد على الودائع

L : مجموع المطلوبات

وبتطبيق المعادلة (6) يكون الآتي :

معدل القوة الإيرادية الأساسية

$$\frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة + الفوائد المستحقة}}{\text{مجموع المطلوبات}} \times 100$$

$$\frac{3900 + 5700}{85400} \times 100 = \frac{5700}{854} \times 100 = 100$$

س 6.6 %

مصادر الفصل التاسع

١ - د. خليل محمد حسن الشماع، أدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1975.

٢ - د. زياد رمضان، أ محفوظ جودة، الأتجاهات المعاصرة في أدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

٣ - د. سليمان احمد اللوزي، د. مهدي حسن زويف، أ. مدحت إبراهيم الطراونة، أدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والنوزيع، عمان، 1997.

٤ - د. سيد الهواري ، أدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1978.

٥ - د. طلعت عبد الحميد، أدارة البنوك – مدخل تطبيقي، مكتبة عين شمس، القاهرة 1981.

٦ - د. كاظم جاسم العيساوي، د. محمود حسين الوادي، الاقتصاد الجزئي- تحليل نظيري وتطبيقي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

٧ - د. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات، الطبغة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996.

٨ - د. منير يعقوب سليمان، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999.

9- Peter, S. Rose, Commercial Bank, Management, Irwin Mc Graw – Hill, 1999.